مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة
(م.ح.إ.ح.ع)

المجلد: 5– العدد: 2 - سنة: 2020
ص: من 443 إلى 468

جريمة تبيض الأموال عبر الانترنت وانعكاساتها على الاقتصاد المحلي والعالمي

Crime of money laudering over the internet and its implications for the domestic and global economy

ط.د/ ديش توريـة*
جامعة تلمسان/ الجزائر
touria.dich@gmail.com

ط.د/ ديش حياة
جامعة تلمسان/ الجزائر
hayetdich@gmail.com

تاريخ الاستلام:2019/10/31-تاريخ القبول:2020/09/05-تاريخ النشر: 2020/12/30

ملخص:

تعتبر ظاهرة تبيض الأموال من الجرائم الاقتصادية المستحدثة المرتبطة بالجريمة المنظمة غالبا ولاسيما الإرهاب، وهي عملية تستهدف إضفاء الشرعية على أموال منابعها غير مشروعة، أي استخدام عائدات الجريمة في تعزيز الأنشطة الإجرامية والتسلل إلى الهياكل الاقتصادية المشروعة، وساعدت تقنيات المعلومات والتكنولوجيا الحديثة في تبيض الأموال عبر شبكة الانترنت بمختلف الأساليب و بكل ما تحمله من مخاطر على الاقتصاد الوطني و العالمي، فكان لزاما رفع التحدي والبحث عن أفضل الحلول المقترحة لمكافحة هذه الظاهرة بكل أبعادها.

الكلمات المفتاحية :جريمة تبييض الأموال، الانترنت، أساليب، مخاطر،حلول.

*المؤلف المرسل.

abstract:

The phenomenon of the ovulation of funds is one of the most recent economic crimes associated with organized crime particulary terrorism and is aimed at legalizing the funds of its illegal nature. the use of procees of crime in promoting criminal activities and infiltration into legitimate economic structures .the technology of information technology and modern technology helped in the launderingof money through the internet in various ways and with all the risks it poses to the national and global economy its was necessary to take up the challenge and find the best solutions proposed to combat this phenomenon in all its dimensions.

Key words : Crime ; money laundering ; internet ; ways ; risk ;solutions

مقدمة:

إن جريمة غسيل الأموال عبر الانترنت من الجرائم المعاصرة التي استفحل خطرها وتضاعف شرها نظرا لارتباطها بأنشطة غير مشروعة وعمليات مشبوهة، نسجت خيوطها الإجرامية على رقبة الاقتصاد المحلي والعالمي على حد السواء، مستفيدة من تنامي الوسائل التقنية الحديثة التي قادت إلى تجسيم هده الظاهرة، لاسيما وأن مرتكبيها يعتبرون من المحترفين في استخدام الكمبيوتر وشبكة الانترنت، بهدف تغيير وإعادة تدوير الأموال القذرة في مجالات وقنوات استثمار قانونية لكي تبدوا مشروعة الأمر الذي دفع المجتمع الدولي وأيضا الجزائري أن يطفوا بها على سطح أولويات اهتماماته، في ظل متطلبات

النهوض باقتصاد الأمم و إستثباب الأمن والبحث عن حلول عملية، وسبل لمكافحة هده الجريمة ووضع حد لآثارها السلبية أمام تداعيات عولمة الاقتصاد.

عليه يتم طرح الإشكالية التالية : ما هي أبعاد جريمة تبيض الأموال عبر الانترنت وأهم الحلول المقترحة لمكافحتها في ظل التطور المعلوماتي؟

أهمية الدراسة : تستمد هده الدراسة أهميتها كونها تلقي الضوء على موضوع جريمة غسيل الأموال عبر الانترنت، باعتبارها من الجرائم المعاصرة التي وجدت وانتشرت بسرعة في ظل التقنية الحديثة، وأيضا محاولة التطرق لوسائل وأساليب غسيل الأموال عبر الانترنت، وأهم التحديات والحلول لمكافحة والحد من هذه الجريمة.

أهداف الدراسة : تسليط الضوء على جريمة تبيض الأموال إلكترونيا وأبعادها بالتعرف عليها، وتحديد مراحلها، وخصائصها، و وسائلها، و بيان الآثار السلبية لعمليات تبيض الأموال عبر الانترنت، وأهم الحلول المقترحة لمكافحة الغسيل الرقمي.

تقسيم الدراسة : تم التطرق في المبحث الأول للإطار القانوني لجريمة غسيل الأموال عبر الانترنت، في حين خصص المبحث الثاني لدراسة الآثار الناتجة عن عمليات غسيل الأموال عبر الانترنت على المستوى المحلي والدولي.

المنهج المعتمد في الدراسة : تم الاعتماد على منهجين أساسين للبحث ألقانوني المنهج الوصفي وكدا التحليلي كأسلوب لتحليل المعلومات عن ظاهرة تبيض الأموال خلال فترة أو فترات زمنية، بالإضافة إلى المنهج المقارن من أجل الحصول

على نتائج علمية واقتراحات موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة بغرض مكافحتها.

محور الأول : الإطار القانوني لجريمة غسل الأموال عبر الانترنت.

أولا: مفهوم جريمة تبيض الأموال عبر الانترنت.

1-تعريف جريمة غسل الأموال عبر الانترنت: عرف مصطلح غسل الأموال عبر الانترنت العديد من التقنيات إلا أنها كلها متفقة في المضمون.

جريمة غسل الأموال : عبارة عن توظيف الأموال داخل الدولة أو خارجها في أعمال مشروعة، لطمس الأصل الغير مشروع لهده الأموال، و ذلك من خلال تسلل هذه الأموال إلى المشروعات الاقتصادية والتأثير فيها، وبذلك تمر الأموال المتحصل عليها من جرائم خلال قنوات الاستثمار الشرعية، ويعاد استغلالها بعد ذلك على أنها من مصدر ربح مشروع، ويتم غسل هذه الأموال بواسطة بعض البنوك والمصارف والشركات متعددة الجنسيات، بهدف الربح وإخفاء حقيقة مصدر هذه الأموال وللمزيد من التضليل يقوم أشخاص آخرون، غير أعضاء الجريمة المنظمة بغسل هذه الأموال مقابل مبالغ نقدية تدفع لهم لعدم كشف مصدرها الحقيقي[1].

يصف أحد الباحثين العلاقة بين الانترنت وغسيل الأموال، بأنها حركة سريعة ولا توقفها الحدود الجغرافية، والجودة ذاتها تجعل الانترنت والبطاقات الذكية محل ترحيب من الجمهور، وكذلك محل جاذبية من المجرمين اللذين

[1]-عبد الله أحمد المشرخ، مكافحة الإجرام الاقتصادي والمالي، بحث منشور لدى مجلة الفكر الشرطي، إدارة شرطة الشارقة،العدد 3،س 13 يونيو 2000 ص 12.

هم في شوق لغسل أموالهم بهدوء وسرعة، فالنقود الإلكترونية وسيلة سهلة في التحويل والنقل من مكان لآخر1.

الحقيقة أن غسيل الأموال بطريق الانترنت أمر وارد في ظل نمو وازدهار التجارة الإلكترونية، وذلك عن طريق تحويل الأموال أو توظيفها والتعامل مع البنوك عبر الانترنت أو إجراء عمليات معقدة من التحويلات النقدية من حساب لآخر ومن بنك لآخر، وذلك لإخفاء الصفة الغير مشروعة للأموال، وكل ذلك يتم عن طريق التجارة الإلكترونية بطريق الانترنت2.

عرف الفقه الجنائي هذه الجريمة "بأنها مجموعة من العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال، وإظهارها في صورة أموال متحصله من مصدر مشروع،أو المساهمة في توظيف أو إخفاء أو تحويل العائد المباشر أو غير المباشر لجريمة هي جناية أو جنحة3.

موقف المشرع الجزائري من جريمة تبيض الأموال عبر الانترنت.

رغم أن المشرع الجزائري من الدول السباقة في المصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة جريمة تبيض الأموال، إلا أنه لم يدرج جريمة تبيض الأموال لاسيما جريمة تبيض الأموال عبر الانترنت عبر منظومته التشريعية، ولم

---

[1]-ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، جرائم الكمبيوتر وشبكة المعلومات العالمية، مكتبة دار الحقوق،الشارقة، الإمارات العربية المتحدة ص 70-71.

[2]-راجع في ذلك الملحق الاقتصادي لجريدة الخليج -العدد رقم 8226 في 2001/11/26 تقريرا بعنوان"الأموال المغسولة تتراوح بين 600 مليار(و) 1.5 تريليون دولار. راجع عبد الفتاح حجازي البيومي، جريمة غسل الأموال عبر الوسائط الإلكترونية ونصوص التشريع، مطابع شتات للنشر، المجلة الكبرى سنة 2007 ص 96-97.

[3]-هدى جامع قشقوس، جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001 ص07.

يجرمها بمفهومها الواسع كجريمة عامة، بالرغم من صدور بعض النصوص التي تفيد مكافحته لهذه الجريمة.

ويتضح ذلك بالرجوع لنص المادة389 مكرر قانون العقوبات الجزائري قانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، وكذا المادة 2 من القانون الذي يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب قانون 05-01 مؤرخ في 06 فبراير 2005 والمادة 42 من قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، كما أنه لم يعرف نشاط غسل الأموال في النصوص التشريعية والتنظيمية الصادرة في هذا المجال، إلا أنه قام بتحديد الأفعال المكونة لجريمة غسل الأموال، فاعتبر كل العائدات الإجرامية الناتجة عن جناية أو جنحة والتي يكون الغرض منها إخفاء أو تمويه ذلك المصدر غير المشروع – جريمة غسيل الأموال -بشرط العلم بوقوع الجريمة الأصلية، وأن تكون جناية أو جنحة، وعائدات هذه الجريمة تحول بغرض إخفاء ذلك المصدر غير المشروع .

ولقد تفشت ظاهرة تبيض الأموال عبر الانترنت، بكثرة في الدول المتقدمة نظرا للتطور التقني و التكنولوجي، عكس ما هو عليه الحال في الدول النامية كالجزائر، بالرغم من الجهود المبدولة للتصدي لها، كما سيتم توضيحه في المحور الثاني.

نخلص مما سبق أن جريمة غسل الأموال بطريق الانترنت أو أي وسيط إلكتروني آخر، هي جريمة واردة و تقع بالفعل على النحو السابق سرده، مثلها مثل أي نشاط إجرامي آخر يقوم به الصغار والكبار عن طريق شبكة الانترنت[1].

[1]- عبد الفتاح بيومي حجازي، جريمة غسل الأموال عبر الوسائط الإلكترونية ونصوص التشريع، المرجع السابق، ص 40.

2-خصوصية جريمة غسل الأموال عبر الانترنت:

أ-خصائص جريمة غسل الأموال عبر الانترنت:أهم الخصائص هي كالآتي:

✓ استعمال الوسيلة الإلكترونية، فالكمبيوتر هو أداة ارتكاب جرائم غسل الأموال عبر الانترنت، فلا يمكن نعث هذه الجريمة أو وصفها بجريمة غسل الأموال عبر الانترنت دون استخدام الكمبيوتر، لأنه هو وسيلة الدخول على شبكة الانترنت وبالتالي تنفيذ الجريمة1 .

✓ يتصف مرتكب جريمة غسل الأموال بخبرة فائقة في استخدام شبكة الانترنت، تمكنه من تنفيذ جريمته بتقنية عالية ومدروسة يصعب أحيانا فك رموزها بسهولة.

✓ بما أن شبكة الانترنت لا حدود جغرافية لها، وبالتالي تعد جريمة غسل الأموال عبر الانترنت أيضا لا حدود جغرافية لها، لاسيما وأنها تتخطى حدود الدول والقارات لتمتد آثارها لكافة العالم. ومن ثم تتسم عمليات غسل الأموال بسرعة الانتشار الجغرافي، بعد أن ظلت متمركزة فقط في عدد محدود من الأفراد المحترفين لها داخل الدولة الواحدة، وبدأت تنتشر لتضم عدد أكبر من الدول والأفراد، حيث امتدت لتشمل الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء على سبيل المقال لا الحصر [2].

✓ لا أثر لجريمة غسل الأموال عبر الانترنت بعد ارتكابها، ولعل من المهم للمخططين الآمنين والعاملين في المؤسسات المختلفة ومن لهم علاقة بجهود مكافحة جريمة غسل الأموال عبر الانترنت، الاهتمام بإرساء قواعد واضحة

[1] -http://www.suhuf.net.sa/2002jaz/may/2/ec17.htm2019/10/28 تاريخ الإطلاع

[2] -منى أشقر جبور، تبيض الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات مركز المعلوماتية القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص، 110-111.

لإجراءات تتبع وملاحقة هذه الجرائم، عبر وسائل تتسم بالسرية مما يوجب المحافظة على أمن هذه الوسائل، وأن تشمل أمن المكان وأمن العاملين وأمن الأجهزة والبرامج المستخدمة في ذلك[1].

ب-مراحل عملية غسل الأموال عبر الإنترنت تتمثل في المراحل التالية:

-مرحلة الإدخال (الإيداع) : يقوم غاسل الأموال بإيداع الأموال الغير مشروعة المتأتية من نشاطه المجرم إلى النظام المالي الإلكتروني، لإجراء تحويلات مصرفية وعمليات بيع وشراء بغرض التخلص من حجم النقود الكبيرة في أيدي مالكيها، بنقلها من صورة أرصدة إلى مشتريات. وفي هذه المرحلة يسهل التعرف على مودع الأموال ونسبته إلى مصدر الأموال، سواء كان نفس الشخص الذي حقق الأموال أو من ينوب عنه، أو من خلال شركة يمتلكها كشخصية اعتبارية[2].

-مرحلة التغطية : يتم إخفاء وطمس مصدر الأموال الغير مشروعة الحقيقي من خلال مباشرة عمليات مصرفية ومالية متتالية عبر شبكة الانترنت.

يقال لها أيضا مرحلة التعتيم أو التغطية، ويتم فيها إجراء سلسلة من العمليات المالية المتعاقبة لإخفاء الأصل غير المشروع للأموال، وتمثل هذه المرحلة أهمية كبيرة لغاسلي الأموال الذين يعمدون إلى خلق طبقات مركبة ومضاعفة من الصفقات التجارية والتحويلات المالية، التي تكفل إخفاء العائدات غير المشروعة وتمويه طبيعتها وقطع صلتها تماما بمصدرها الجرمي،

[1] http://www.arabcin.net/modules.php?nam=file=article of sid=9592019/10/28 تاريخ الإطلاع

[2] - صلاح الدين حسن السيسي، غسل الأموال-الجريمة التي تهدد الاقتصاد الدولي، دار الفكر العربي-ط-أولى،2004، ص 8.

لتجنب اقتفاء أثرها من جانب أجهزة تنفيذ القانون، وإتاحة الفرصة كاملة لاستخدامها بحرية في الأغراض المختلفة1 .

-مرحلة الدمج : حيث يتم من خلال دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد المتداول عبر الانترنت، والذي يشكل نسبة كبيرة من التجارة الدولية بحيث يصبح من الصعوبة التميز بينها وبين الأموال من مصادر مشروعة.

من الممكن أن تتم كل مرحلة بشكل مستقل عن الأخرى كما يمكن حصولها مرة واحدة، بحيث تتم تارة عبر عملية بيع عن طريق الانترنت أو شراء2. وبوجه عام فإنه قد ينضر إلى المراحل الثلاث المتقدمة لغسل الأموال باعتبارها عملية واحدة، تشمل على ثلاثة أنواع من النشاط المتصل والمترابط أكثر من كونها تمثل ثلاث مراحل متميزة ومنفصلة، كما يمكن أن تتزامن هذه المراحل فيما بينها بعضها أو كلها، بحسب الظروف العامة للأطراف المعنية. ومن الممكن أيضا تخطي مرحلة أو أكثر لإنتهاج طرق وأساليب جديدة تماما لغسل الأموال غير المشروعة3.

ج-الوسائل الإلكترونية في جريمة غسل الأموال : وهي أساليب مستحدثة باستخدام التقنيات الحديثة خاصة الانترنت، وسوف يتم التطرق لأهمها كما يلي:

---

[1]-مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المحصلة من جرائم المخدرات، مطابع الشرطة للطباعة والنشر، القاهرة 2002، ص 10-11.

[2]- عبد الله عبد الكريم عبد الله، جرائم غسل الأموال عبر شبكة الانترنت، دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 26.

[3]- مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المحصلة من جرائم المخدرات، المرجع السابق، ص 13.

-الكارت الممغنط (الكارت الذكي) :

هذا الأسلوب التكنولوجي نشأ في إنجلترا وامتد العمل به في الولايات المتحدة الأمريكية. يتمثل الكارت الممغنط في بطاقات الائتمان الممغنطة، التي يصدرها البنك لعملية صاحب الحساب ليقوم بالصرف بها من منافذ السحب الإلكتروني باستخدام رقمه السري، ومرتكب جريمة غسل الأموال يقوم بسحب مبالغ كبيرة على دفعات من نافذة الصرف الآلي في بلد أجنبي، ثم يقوم الفرع الذي صرف من ماكينته بتحويل المبلغ من الفرع الذي أصدر البطاقة للسداد، فيتقدم الفرع بتحويل المبلغ الذي يكون قد تهرب من دفع رسوم التحويلات1 .

ومن خطورة استخدام هذا الكارت الذكي أن له خاصية الاحتفاظ بملاين الدولارات المخزنة على القرص الخاص به، ثم يمكن بسهولة نقل هذه الأموال إلكترونيا على كارت آخر بواسطة التليفون المعد لذلك وبدون تدخل أي بنك من البنوك، وبهذا يكون نظام الكارت بمنأى عن تدخل إشراف أو مراقبة أي جهة2.

-البنوك الافتراضية والبنوك الإلكترونية:

البنوك الافتراضية عبارة عن بنك تقليدي قائم، يتميز بأن معاملاته البنكية تتم من خلال شبكة الانترنت، التي تستخدم كوسيط للقيام بجميع الأنشطة البنكية تقريبا، أما البنك الافتراضي فهو لا يتعامل بالنقود الورقية أو النقدية وإنما يتعامل فقط من خلال الانترنت وبجميع أنشطة البنوك العادية،

[1]- أحمد عباس عبد البديع -الجهود الدولية لمكافحة جريمة غسل الأموال، ط الأولى 1997، ص 30.

[2]- فرانك كيلش، ثورة الأنفوميديا، الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك، ترجمة حسام الدين زكريا عبد السلام رضوان-سلسلة عالم المعرفة الكويت، عدد رقم 253 ص 320.

من فتح إلى تحويل شيكات إلى منح قروض شخصية لتمويل شراء السيارات أو عقارات إضافية للتسوق الإلكتروني1 .

أما بنوك الانترنت تتيح لغاسلي الأموال، نقل أو تحويل كميات ضخمة من الأموال بسرعة وأمان، فهذه البنوك تعمل في محيط من السرية الشاملة، إذ لا يكون المتعاملون فيها معلومين الهوية، أضف إلى ذلك أن هذه البنوك غير خاضعة لأية لوائح أو قوانين رقابية، ويرتفع الأمر إلى أقصى درجات الخطورة إذا علمنا أن الحدود الوطنية ليست عائقا أمام إجراء أي حجم من المعاملات المالية عن طريق هذه البنوك بطريقة فورية ودون إمكانية تعقبها2.

كما أنها هي من أخطر الوسائل التكنولوجية الحديثة أي ما يعرف بنظام البنوك عبر الانترنت، وهي في الواقع ليست بنوكا بالمعنى الفني الشائع المألوف إذ هي لا تقوم بقبول الودائع مثلا أو تقدم التسهيلات المصرفية، لكنها عبارة عن وسيط في القيام ببعض العمليات المالية وعمليات البيوع، يقوم المتعامل بإدخال الشفرة السرية من أرقام أو غلافه وطباعته على الكمبيوتر، و من ثم يستطيع تحويل الأموال بالطريقة التي يأمر بها الجهاز3.

-استخدام الصراف الآلي:

يجد المجرمون الماليون طرقا جديدة بشكل مستمر لغسل الأموال، وقد حذر مسئولي تطبيق قانون غسل الأموال بالولايات المتحدة الأمريكية وكذلك المنظمات المصرفية، بأن المتعاملين بغسل الأموال يستعملون كمائن سحب

[1]- أحمد عباس عبد البديع -الجهود الدولية لمكافحة جريمة غسل الأموال، المرجع السابق، ص 28.

[2]-جلال وفاء محمدين، دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2001 ص 35.

[3]-جلال وفاء محمدين، المرجع السابق، ص35،36.

-scott sultzer.money laundering:the scope of the problem and attempts to combat p.195-196

النقود لإيداع وسحب الأموال الملوثة، هذه المكائن يمكن أن تستعمل لإيداع نقد غير شرعي وهي منتشرة في مواقع متعددة ويمكن أن تستعمل لإخفاء مصدر هذه الأموال كما تستخدم كأداة للوفاء بالأموال المغسولة، حيث يوجد مكائن خاصة لسحب الأموال منها من قبل العملاء الشرعيين بعد أن تملئ بالمال غير الشرعي.

المحور الثاني: الآثار الناتجة عن عمليات غسل الأموال عبر الانترنت محليا ودوليا وأهم التحديات لمكافحتها:

أولا : الآثار الناتجة عن عمليات غسل الأموال عبر الانترنت محليا ودوليا:

1-الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال عبر الانترنت محليا ودوليا:

إن من أهم مخاطر عمليات غسل الأموال تكمن في آثارها السلبية والخطيرة التي قد تؤدي لانهيار الأسواق المالية، من خلال لجوء بعض المستثمرين الجدد اللذين لديهم قدرات كبيرة جدا إلى شراء الأوراق المالية، ليس بهدف الاستثمار ولكن من أجل إتمام مرحلة معينة من مراحل غسيل الأموال قبل تهريبها إلى الخارج مرة أخرى، وكذلك تهديد الشفافية والسمعة الحسنة في أسواق المال المحلية والدولية[1].

أ-آثار عمليات غسيل الأموال على الدخل القومي وتوزيعه على الادخار والاستثمار:

تؤثر عمليات غسيل الأموال سلبيا على الادخار والاستثمار من عدة وجوه، فمن ناحية تؤدي هذه العمليات إلى هروب رأس المال الوطني إلى الخارج عن طريق التحويلات النقدية بين البنوك المحلية و الخارجية، و يعد هذا تسربا

[1]- عبد الله عبد الكريم عبد الله،جرائم غسل الأموال عبر شبكة الانترنت، دراسة مقارنة، المرجع السابق ص 35

لجزء من الدخل القومي يؤثر سلبا على الادخار المحلي و عجزه عن الوفاء باحتياجات الاستثمار، و تتسع من ثم الفجوة التمويلية ويزداد العجز في الميزانية. وعلى ذلك يمكن القول بوجود علاقة عكسية بين عمليات غسيل الأموال والادخار المحلي وتزداد خطورة هذا الأثر في حالة الدول النامية والتي تعاني بالفعل من نقص في المواد المتاحة من النقد الأجنبي، ومن ثم فإن عمليات غسيل الأموال تهدد برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية1 .

ب-أثر عمليات غسيل الأموال على معدل التضخم:

تؤثر عمليات غسيل الأموال سلبا على قيمة العملة الوطنية، نظرا للارتباط الوثيق بين هذه العمليات وتهريب الأموال إلى الخارج، كما أن عمليات غسيل الأموال تؤدي إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي الذي يتم تحويل الأموال المهربة إليه، بقصد إيداعها في البنوك الخارجية أو بقصد الاستثمار في شراء الأوراق المالية في الخارج وغيرها2.

ج-أثر عمليات غسيل الأموال على ارتفاع معدلات البطالة:

تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى زيادة معدلات البطالة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، فهذه العمليات تؤدي إلى هروب الأموال إلى الخارج من خلال البنوك والقنوات المصرفية مما يؤدي إلى نقل جزء من الدخل القومي إلى دول خارجية، و من ثم تعجز الدول التي هرب منها رأس المال عن الإنفاق على

[1]- مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، ص 1554،جرائم غسل الأموال إلكترونيا في ظل النظام العالمي الجديد للتجارة الحرة، العولمة إعداد الدكتور محمد عبد السلام سلامة، ص 1554.

[2]- مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، ص 1554، جرائم غسل الأموال إلكترونيا في ظل النظام العالمي الجديد للتجارة الحرة، العولمة إعداد الدكتور محمد عبد السلام سلامة ص 1555.

الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين، مما يؤدي إلى انتشار البطالة1.

2-الآثار الاجتماعية والسياسية لعمليات غسيل الأموال عبر الانترنت:

أ-الآثار الاجتماعية لعمليات غسيل الأموال عبر الانترنت:

تؤثر عمليات غسل الأموال سلبا على أفراد المجتمع، حيث يؤدي إلى تعميق الاختلال في هيكل توزيع الدخل القومي، عن طريق صعود فئات من المجتمع على حساب فئات أخرى في السلم الاجتماعي مما يخل باعتبارات العدالة، كما أن نجاح مجرمي غسيل الأموال في الإفلات من ملاحقة السلطات العامة واستخدامهم للأموال غير المشروعة، يشجع غيرهم على السعي في الإجرام وانتشار الرشوة والفساد.

ب-الآثار السياسية لجريمة غسيل الأموال عبر الانترنت:

فهذه الأموال ترتبط على نحو وثيق بالفساد والخروج على القانون، إذ تسعى دائما إلى اختراق أجهزة الدولة السياسية والمالية و الإدارية، والنفاذ إلى مراكز اتخاذ القرار في الدولة والتأثير عليها مستغلة ما يوفره المال من نفوذ و سطوة، وهو ما يضعف هذه الأجهزة ويجعل من الصعب عليها أن تؤدي دورها في مكافحتها2. و يبدوا تأثير هذه الأموال بصفة خاصة على وسائل الإعلام

---

[1]-أنضر لسترثاروا، الصراع على القمة، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر ، 1996 ص 250-255.

[2]-محمد محي الدين عوض، غسيل الأموال، تاريخه وتطوره وأسباب تجريمه، وطرق مكافحته، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة المنصورة، عدد خاص بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لكلية الحقوق بجامعة المنصورة، إبريل 1999 ، ص 150. أنضر حسنين توفيق إبراهيم، الجريمة المنظمة، دراسة في مفهومها وأنماطها وآثارها وسبل مواجهتها، مجلة الفكر الشرطي،ا لمجلد التاسع، العدد الرابع يناير 2001، ص 160.

المختلفة، فبمقدور أصحابها شراء الصحف والقنوات التلفزيونية والفضائية وتجنيد الإعلام، مع ما لهذه الوسائل من تأثير بالغ الأهمية على وعي الشعوب ومستقبل المجتمعات1. و تستخدم هذه الأموال لدعم وتمويل أنشطة المنظمات الإرهابية التي تستهدف تغير نظام الحكم بالقوة ومقاومة السلطات، و من ناحية أخرى فإن هذه الأموال قد تستخدم في الدعاية الانتخابية والتأثير على عملية الاقتراع، مما قد يجعل من أصحاب هذه الأعمال نوابا في المجالس النيابية الذين يمثلون الشعب ويراقبون الحكومة ويضعون التشريعات2.

ثانيا: التحديات العملية لمكافحة جريمة تبيض الأموال عبر الانترنت وأفضل الحلول المقترحة.

1- تحديات مكافحة جريمة غسيل الأموال عبر الانترنت: وتكمن في النقاط التالية:

أ-التحديات المرتبطة بأدلة الجريمة وأدلة الإدانة:

إن مرتكبي هذا النوع من الجرائم المستحدثة، يملك من الكفاءة والخبرة ما يمكنه من إتلاف وتشويه وإضاعة الدليل بسرعة فائقة، ولكي لا يترك أثرا مادي في مسرح الجريمة مثلما هي عليه الجرائم ذات الطبيعة المادية.

تعتبر أدلة الإدانة ذات نوعية مختلفة، فهي معنوية الطبيعة كسجلات الكمبيوتر ومعلومات الدخول والاشتراك و النفاد، وقد أثارت وتثير أمام القضاء

[1]-توفيق شمس الدين، مداخلة بعنوان"مدى ملائمة تجريم غسيل الأموال للقواعد المصرفية ،دراسة لقانون مكافحة غسيل الأموال المصري و المقارن " مقدمة ضمن بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية، بين الشريعة والقانون، 12 ماي 2003 ، ص 1420.

[2]-محمد عبد اللطيف فرج، تجريم غسيل الأموال في مصر والأنظمة المقارنة، مجلة بحوث الشرطة العدد 13، يناير 1998 ص 248.

مشكلات جمة من حيث مدى قبولها وحجيتها و المعايير المتطلبة لتكون كذلك، خاصة في ظل قواعد الإثبات التقليدية1 .

ب- التحديات المرتبطة بإجراءات الضبط والتفتيش:

قد يتجاوز نظام التفتيش المشتبه به إلى أنظمة أخرى، ونظرا لشيوع الشبكات المحلية والدولية و تشابكها، مما يحتم امتداد نطاق التفتيش هذا إلى بروز تحديات كبيرة، أولها مدى قانونية هذا الإجراء ومساسه بالحق في الخصوصية المعلوماتية للنظم الممتد إليها التفتيش.

ج-التحديات المرتبطة بمسائل الاختصاص بالنضر في الجريمة:

كما أن اختصاص القضاء بنظر الجرائم التي تتم عبر الانترنت خاصة غسيل الأموال والقانون المتعين تطبيقه على الفعل؛ لا يحضى دائما بالوضوح أو القبول أمام حقيقة أن غالبية هذه الأفعال ترتكب من قبل أشخاص من خارج الحدود، حتى عندما يرتكبها شخص من داخل الدولة على نظام في الدولة نفسها، وهو ما يبرز أهمية اختيار مدى ملائمة قواعد الاختصاص والقانون الواجب التطبيق؛ وما إذا كانت النظريات والقواعد القائمة في هذا الحقل تطال هذه الجرائم، أم يتعين إفراد قواعد خاصة بها في ضوء خصوصيتها وما تثيره من مشكلات في حقل الاختصاص القضائي. ويرتبط بمشكلات الاختصاص وتطبيق القانون مشكلات امتداد أنشطة الملاحقة والتحري والضبط والتفتيش

[1]-محمد الألفي، الجرائم التي تتم عبر الانترنت، منشور على الموقع http://www. moffed.com تاريخ الإطلاع 2019/10/20

خارج الحدود، وما يحتاجه ذلك إلى تعاون دولي شامل للموازنة بين موجبات المكافحة ووجوب حماية السيادة الوطنية1.

-الجهود المبدولة من طرف المشرع الجزائري من جريمة تبيض الأموال وأهم الحلول المتخذة: بدل المشرع الجزائري مجهودات للتصدي لجريمة تبيض الأموال كما يلي:

أ-الحلول العملية المرتبطة ببعض الإجراءات المتصلة بمكافحة جرائم غسل الأموال إلكترونيا:

تفطن المشرع الجزائري على غرار التشريعات المقارنة.أنه لبد من اتخاذ وسائل الحيطة والحذر في تعامل البنوك مع الأنشطة المصرفية التي تتم عبر الانترنت، نظرا لأن تركيز غاسلي الأموال يتم على هذه البنوك وبهذه الأساليب باعتبارها مرتعا خصبا لتجارتهم، خصوصا إذا كانت الدول التي ترعى هذه البنوك والتي في ضيافتها تعاني من عجز في النظام الرقابي العام للدولة2.

إنشاء أجهزة و إدارات من طرف المصارف تتولى مراقبة العمليات المصرفية التي تتعلق بأنشطة تتم عبر الانترنت، خصوصا التي تم الإبلاغ عنها مع الامتناع عن فتح حسابات قد تبدوا وهمية؛ وتعزيز جميع التدابير التي من شأنها الكشف عن محاولات غسل الأموال إلكترونيا. مع إصدار قوانين واضحة وصارمة تلزم جميع المصارف بوضع الخطوات العملية الضرورية لمنع غسل الأموال فيها، خاصة تلك الأموال التي يتم التعامل بها عبر الانترنت3.

[1]- عبد الله عبد الكريم عبد الله، المرجع السابق ص 46

[2]-عبد الله عبد الكريم عبد الله المرجع السابق ص 54

[3]-أحمد سفر، مكافحة غسل الأموال، منشورات إتحاد المصارف العربية، بيروت، 2003 ص 15.

الحلول العملية فيما يتعلق بعمليات التحري والتحقيق والضبط والتفتيش:

قام المشرع الجزائري على غرار بعض التشريعات المقارنة على المستوى المحلي طبقا للمادة 16 ق.إ.ج.ج بتمديد اختصاص ضباط الشرطة القضائية عبر كامل الإقليم الوطني، حيث أصبحوا يتمتعون بسلطة مراقبة الأشخاص وتنقل الأشياء والأموال التي يسعى أصحابها لإعطائها الصفة المشروعة، كما تبقى هذه الصلاحيات مقيدة بضرورة إخطار وكيل الجمهورية المختص وعدم اعتراضه.

كما أن التحري والتحقيق في جرائم تبيض الأموال لا يقف عند حد كشف مقترفيها و إيقافهم، بل يتعدى ذلك للقيام بحجز ومصادرة العائدات الإجرامية والقيام بكل إجراءات التحري والتفتيش التي تساهم في إظهار الحقيقة.

فضلا عن أن المشرع الجزائري سبق وأن أولى اهتماما لوضع تدابير تحفظية لمراقبة الأشياء و الأموال، بموجب المادة 07 من قانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب[1]، تتمثل في إلزام البنوك والمؤسسات المالية من اتخاذ إجراءات التأكد من هوية زبائنها قبل فتح الحسابات، وتحيين تلك المعلومات سنويا وضرورة الاحتفاظ بتلك المعلومات خلال فترة 5 سنوات على الأقل بعد غلق الحسابات، كما ألزام البنوك والمؤسسات المالية وبعض المهن الحرة كالموثق، بواجب الإخطار بالشبهة إلى هيئة متخصصة بتحليل ومعالجة المعلومات طبقا للمادة 19 من نفس القانون.

[1] - قانون 05-01 المعدل والمتمم بالأمر 12-03 المؤرخ في 02/13/ 2012، المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب.

و تعتبر عملية اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات، ضمن أساليب البحث والتحري وتتم بعد أخذ إذن من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق، وتوضع دون موافقة المشتبه فيه لتوقي إخفاء آثار أدلة الإدانة بالجريمة، إستنا ذا لنص المادة 65 مكرر 5 ق.إ.ج معدل والمتمم بالقانون 06-22.

ويجوز لوكيل الجمهورية ولقاضي التحقيق طبقا للمادة 65 مكرر 7 أن يأذن تحت رقابتهما حسب الحالة، بمباشرة عملية التسرب من طرف ضباط الشرطة القضائية بعد إخطار وكيل الجمهورية لدائرة الاختصاص المحلي؛ وأن يكون الإذن مكتوبا و مسببا مع تحديد نوع الجريمة وهوية ضابط الشرطة القضائية المشرف على العملية كما حددت مدة التسرب بأربعة أشهر قابلة للتجديد، فضلا عن إمكانية طلب إيقاف مدة التسرب من قبل القاضي الذي رخص بها في أي وقت؛ قبل انقضاء المدة المحددة ويمكن استثناء للعون المتسرب مواصلة مهامه؛ إذا كان وقف العملية لا يضمن أمنه دون أن يكون مسئولا جزائيا، وذلك لمدة لا تتجاوز 4 أشهر مع ضرورة إخبار القاضي الآمر بعملية التسرب في أقرب الآجال.

وإذا كان التفتيش بصورته التقليدية يتطلب مذكرة قضائية، فإنه في حالة ما إذا اتصل ذلك بجريمة تتم عبر الانترنت فلابد أن تشمل المذكرة القضائية ما مفاده جواز تفتيش أنظمة الكمبيوتر و القواعد التي ترعى التعامل عبر الإنترنت و أما إجراء التفتيش دون مذكرة قضائية أو الحصول على بيانات من جهات ليست محلا للاشتباه لتعلقها بالمشتبه به، فإنها مسائل تثير الكثير من المعارضة خاصة في ظل ما تقرر من قواعد تحمي الخصوصية وتحمي حقوق الأفراد

وتوجب مشروعية الدليل وسلامة مصدره،أو تبطل كل إجراء يتم خلافا للقواعد الأصولية المتعلقة بالتفتيش والضبط المنصوص عليها في القانون.

وتعتبر هذه المسائل محل قصور يحاول أن ينفد من خلالها الجناة عند عدم إجازة القانون هد المسلك الاستثنائي وعلى نحو يجعل من الضرورة بمكان التمسك بضرورة عدم اللجوء إلى هذا السلوك لأن المشروعية الإجرائية توجب تحقيق أقصى ضمانات للمتهم تتفق ومقتضيات قرينة البراءة1 .

نص المشرع الجزائري على إجراءات التفتيش في المادة 44 ق.إ.ج.ج كقاعدة عامة، لكنه خروجا عنها عندما يتعلق الأمر ببعض الجرائم الخطيرة والمحددة على سبيل الحصر، من بينها جريمة تبيض الأموال فقد أجاز بموجب التعديل في المادة 47 فقرة 3، إجراء التفتيش والمعاينة والحجز؛ كل محل سكني أو غير سكني في أي ساعة من ساعات النهار أو الليل؛ بناء على إذن مسبق من وكيل الجمهورية، ويكون التفتيش حتى دون حضور صاحب المسكن أو من ينوبه ودون تسخير شاهدين خصوصا إذا كان هاربا، أما إذا كان محبوسا أو تعذر إخطاره، فيمكن إجراء التفتيش من دونه لكن بحضور شاهدين من غير الخاضعين لسلطة الضبطية القضائية.

وتجدر الإشارة أن المشرع الجزائري أجاز لضباط الشرطة القضائية تمديد الوقف تحت النضر بناء على إذن مكتوب من وكيل الجمهورية مرة واحدة في الجرائم الماسة بالأنظمة الآلية لمعالجة المعطيات 48 ساعة + 48 ساعة بمجموع 96 ساعة بمعدل 4 أيام، وتمديد 3 مرات في جرائم المخدرات وتبيض

[1]- http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=76615 تاريخ الإطلاع 2019/10/20

الأموال، وجرائم الصرف والجرائم العابرة للحدود بمجموع 192 ساعة بمعدل 8 أيام إستنا ذا لنص المادة 451 ق.إ.ج.ج

خاتمة:

أفرز التقدم العلمي في مجال تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة وشيوع استخدام الكمبيوتر وشبكة الانترنت، آثار إيجابية لا يستهان بها على العالم المعاصر، كما أفرز نتائج سلبية تنوعت بتنوع المجالات منها المعاملات المصرفية، حيث انتشر الفساد المالي والإداري في العديد من المنشآت الاقتصادية، الأمر الذي دعى البعض إلى تسمية التكنولوجيا الحديثة بآلات الغسيل الشيطاني.

وعليه توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- جريمة غسيل الأموال عبر الانترنت من الجرائم المستحدثة ساعد على نموها التطور التقني و التكنولوجي، وهي ذات طابع دولي عابرة للحدود لها ارتباط وانتماء وثيق بينها وبين الجريمة المنظمة.
- تؤثر جريمة غسل الأموال عبر الانترنت على اقتصاد الدولة التي يتم التحويل منها والدولة التي يتم النقل إليها، وتخلق آثار سلبية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا محليا ودوليا.
- تزايدت قناعة المجتمع الدولي بالتصدي لظاهرة تبيض الأموال عبر الانترنت والمبادرة بصياغة طائفة واسعة من الاتفاقيات المهمة؛ التي تستهدف إرساء وتشكيل سياسة عالمية للحد من تداعيات هده الظاهرة السلبية؛

ومحاولة تحديث القوانين الجنائية الوطنية والدولية موضوعيا وإجرائيا تماشيا مع الواقع الرقمي المحتم.

- ورغم الجهود المبذولة في نطاق القوانين الوطنية و الدولية، إلا أنها تعاني من عقبات.

خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات كالآتي:

- ضرورة تفعيل و تحديث النصوص القانونية، الموضوعية والإجرائية الجنائية وضمان حسن تطبيقها من الجهات المعنية، والقائمين عليها محليا ودوليا دون أن تنطوي على إهدار لحقوق وحريات الكثيرين والتفريط بضمانات المتهم وما توجبه قرينة البراءة المقررة له والحفاظ على الخصوصية والسرية ،مع ضمان التعاون القضائي الدولي للتصدي لجريمة تبيض الأموال عبر الانترنت.

- ضرورة تكثيف مراقبة التحويلات النقدية المتجهة نحوى بلدان المعروف عنها محليا ودوليا بأنها ملذات آمنة لتبيض الأموال القذرة

توفير نظام معلوماتي متطور وآمن؛ يضمن تتبع العمليات المالية مع ضرورات عقد دورات تدريبية للموضفين بالبنوك المختلفة؛ بغرض تنمية قدراتهم على أن يتولى التدريب خبراء على أعلى مستوى من التخصص العلمي، وأيضا عقد ندوات ومؤتمرات علمية وطنية ودولية، بهدف دراسة نتائج جريمة تبيض الأموال عبر الانترنت، وتقديم التوصيات والحلول لمكافحة هذه الظاهرة.

قائمة المراجع.

الكتب باللغة العربية :

-هدى جامع قشقوس، جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة العربية القاهرة،2001 .

-عبد الفتاح بيومي حجازي، الأحداث والانترنت، دراسة مقارنة متعمقة عن أثر الانترنت في انحراف الأحداث، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

- عبد الفتاح بيومي حجازي، جريمة غسل الأموال عبر الوسائط الإلكترونية ونصوص التشريع مطابع شتات للنشر، المجلة الكبرى، سنة 2007 .

-عبد الله عبد الكريم عبد الله، جرائم غسل الأموال عبر شبكة الانترنت، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الآزارطة.

-صلاح الدين حسن السيسي-غسل الأموال-الجريمة التي تهدد الاقتصاد الدولي، دار الفكر العربي-ط-أولى-2004

-مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المحصلة من جرائم المخدرات، مطابع الشرطة للطباعة والنشر، القاهرة 2002 .

- أحمد عباس عبد البديع، لجهود الدولية لمكافحة جريمة غسل الأموال، الطبعة الأولى، سنة 1997.

-جلال وفاء محمدين، دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر الإسكندرية ، سنة 2001 .

-لسترثاروا، الصراع على القمة، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر سنة 1996 .

-أحمد سفر، مكافحة غسل الأموال، منشورات إتحاد المصارف العربية، بيروت، 2003 .

المجلات العلمية

-حسنين توفيق إبراهيم، الجريمة المنظمة، دراسة في مفهومها وأنماطها وآثارها وسبل مواجهتها، مجلة الفكر الشرطي، المجلد التاسع العدد الرابع يناير 2001.

-محمود شريف بسيوني، غسيل الأموال(الاستجابات الدولية وجهود المكافحة الإقليمية والوطنية)دار الشروق، القاهرة،2000 .

-عبد الله أحمد المشرخ، مكافحة الإجرام الاقتصادي والمالي، بحث منشور لدى مجلة الفكر الشرطي، إدارة شرطة الشارقة، العدد 3، س 13 يونيو 2000

-ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، جرائم الكمبيوتر وشبكة المعلومات العالمية، مكتبة دار الحقوق، الشارقة ،الإمارات العربية المتحدة.

-جريدة الخليج -العدد رقم 8226 في 2001/11/26 تقريرا بعنوان"الأموال المغسولة تتراوح بين 600 مليار(و) 1.5 تريليون دولار.

-العبد حسام، غسيل الأموال في الألفية الثالثة، مجلة البنوك، مجلد 19 عدد 9.

-أحمد فتحي سرور ، بعض التدابير للمحافظة على الأموال العامة -مجلة القانون والاقتصاد-السنة 37 العدد 4، سنة 1964.

-فرانك كيلش، ثورة الأنفوميديا، الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك، ترجمة حسام الدين زكريا عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد رقم 253 .

-محمد محي الدين عوض، غسيل الأموال، تاريخه وتطوره وأسباب تجريمه، وطرق مكافحته، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة المنصورة عدد خاص بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لكلية الحقوق بجامعة المنصورة،إبريل 1999.

- المؤتمرات والندوات العلمية:

-محمد عبد السلام سلامة ، جرائم غسل الأموال إلكترونيا في ظل النظام العالمي الجديد للتجارة الحرة،مقال مقدم في،مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون.

-توفيق شمس الدين، مداخلة بعنوان "مدى ملائمة تجريم غسيل الأموال للقواعد المصرفية، دراسة لقانون مكافحة غسيل الأموال المصري والمقارن " مقدمة ضمن بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون 12 ماي 2003 .

-محمد عبد اللطيف فرج،تجريم غسيل الأموال في مصر والأنظمة المقارنة ،مجلة بحوث الشرطة ،العدد 13،يناير 1998.

المواقع الإلكترونية

-فؤاد عبد المنعم أحمد، نقل عبئ الإثبات في جرائم غسل الأموال في الشريعة والقانون، رابط الموضوع

http://wwwalukah.net/web/ixzz1bnGXmIy تاريخ الإطلاع 2019/10/28

-منى أشقر جبور، تبيض الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات مركز المعلوماتية القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

http://www.arabcin.net/modules.php?nam=file=article of sid=959 تاريخ الإطلاع 2019/10/28

-محمد الألفي، الجرائم التي تتم عبر الانترنت منشور على الموقع

http://www. moffed.com

-http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=766 تاريخ الإطلاع 2019/10/20